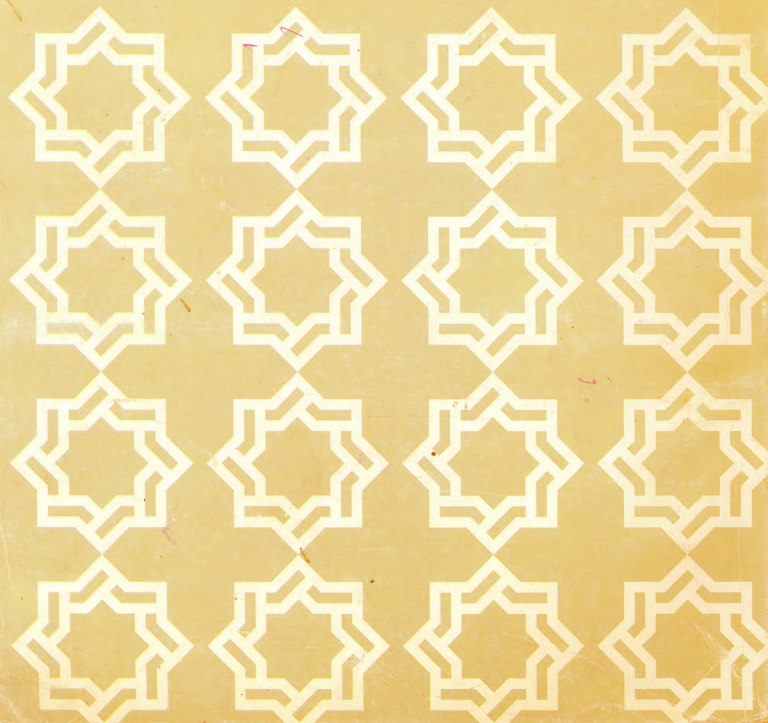


# المؤرخ

مَجَلَّةُ تَرَاثِيَّةٍ فَصْلِيَّةٍ مُحْكَمَةٌ



# حول «المساعد» ايضا

بقلم  
طه هاشم محمد

بكالوريوس قانون - بغداد

كان الدكتور ابراهيم السامرائي قد نشر في مجلة المورد الفراء ( عدد اذار ١٩٧٣ ) جزء من تعليقاته على المساعد ، تأليف العلامة الاب الكرملّي . والدكتور السامرائي معروف بين اهل العربية المعنيين بعلومها وادابها وان كتبه ومقالاته وبحوثه تدل على ما نشته له من فضل ودراية .

وقد كنت قرأت ما كتبه الدكتور فعرضت لي جملة من التعليقات على اقواله وقد رايت ان اسجلها ثم بدا لي ان ابنت بها الى مجلة المورد رغبة في العلم وحبا في المشاركة في المجلة فأقول والله المستعان : -

من جهة القياس واللغويون لا يدنون في معاجمهم القياسات واما من جهة السماع فان المعاجم لم تكن معروفة في الجاهلية حتى نسجم من ابتائها هذه الكلمة انما المعاجم وضعها المولون ونطقوا بها مكسرة على هذا الوجه اذا ارادوا التثنية واما اذا ارادوا القلة فانهم يقولون المعجمات وقد يقال في هذا الجمع ( معاجيم ) ايضا من باب القياس قال السيد مرتضى في مادة ( س ن د ) حديث مسند واحاديث مساند ومسانيد بزيادة التحتية اشباعا وقد قيل انه لفة وحكى بعضهم في مثله القياس ايضا كذا ما قاله شيخنا/اه ( وقد ذكر جزء من هذا الاستاذ عبد الحميد الطلوجي في تعليقه ) .

ثم قال الاب اما انه ورد معاجم فهو مما لا يختلف فيه اثنان قال السيد الزبيدي في كلامه على ( اثال ) هو نعمة بن اثال بن النعمان من بني حنيفة كما هو في المعاجم وكذلك ورد المعاجيم فقد قال المذكور في ( زدير ) كزير ولعله في معجم اخر من معاجيمه انتهى الكلام الاب في الغلط اللغويين ص ١٩٩ . وفي ص ٢٠٠ اعاد الاب الكلام على المعاجم فقال : -

قلنا انكاره جمع معجم على معاجم من سغافاته وسغافات اثناله الجامدين وقد وردنا على هؤلاء الهامدين فان جمع معجم على معاجيم ومعاجم قياسي ووارد في تاج العروس فلا يهمننا الاصرار في جهله وجهل امثاله لسحقنا اباهم سحقا منطقيا ولغويا مرييا . وقال الدكتور مصطفى جواد في ص ٢٨ من ( الغلط اللغويين ) ردا على اسعد داغر مؤلف تذكرة الكاتب : ليقل لنا اي معجم لغوي ذكر لفظ المعاجم في مادة عجم (١) حتى قال هو ( اي اسعد داغر ) في ص ١٩ من التذكرة بما نصت عليه معاجم اللغة اليس قوله على القياس وما قيس على الكلام العرب فهو منه كما اسلفنا ذكره . انتهى كلام الدكتور مصطفى جواد .

اقول : من القريب تايد الدكتور مصطفى جواد لاسعد داغر في استعماله المعاجم وانكاره على الاب قوله للمعاجم وانا اردنا ان نقول بعدم ورود لفظ المعاجيم والمعاجم في كلام العرب فما الذي يحلنا على استعمال المعاجيم دون المعاجم مع قياسية الجمعين كما تقدم .

(١) لم ترد المعاجم في مادة عجم واما وردت في ( اثال ) في التاج كما ذكر الاب الكرملّي .

١ - قال الدكتور السامرائي في التطبيق على قول الاب ( فمن حقنا ان ننقر عن كل ما يستعمله فالمعاجم لدى الاب جمع معجم ولا نعرف في العربية معمل بضم الميم وفتح العين يجمع على مفاعل والفصح فيه مفاعل فيقال على هذا معاجيم ولما كانت غير مستعملة يعدل عنها الى الجمع المؤنث معجمات والمعاجيم مثل المسانيد جمع مسند ) اقول : هذا الكلام كان الدكتور مصطفى جواد قد ذكره في الرد على الاب الكرملّي في حاشية كتابه الباحث اللغوية في العراق ص ٦٢ قال والمعاجم لم يرد ايضا في كلام الفصحاء والقياس يوجب ان يكون المعاجيم كالمرسل والمراسيل والمسند والمسانيد وقد نقل الدكتور السامرائي هذا بنصه في كتابه ( الاب انستاس الكرملّي ) وكان قد نغم على الاب هذا الاستعمال ايضا كاتب سمي نفسه ( عربي ) فقد جاء في ( غلط اللغويين ) لاب الكرملّي ص ١١٩ في مقال تحت عنوان ( تنبيه لغوي ) ما نصه :

نشر في الاهرام الفراء لصاحب هذا الامضاء - الاب انستاس ماري الكرملّي ما جاء فيه جمع معجم على المعاجيم واستعمال عديدة بمعنى كثيرة وقد اخطا الاب ماري في ذلك لان المعجم اسم مفعول ومصدر ميمي ومنه حروف المعجم اي التي من شأنها ان تعجم بفتح الجيم والمعنى ان الحروف هي المعجمة فهو من باب الصافة المفعول الى المصدر كقولهم هذا سهم نضال اي من شأنه ان يناضل به بفتح الضاد وكذلك حروف المعجم اي من شأنها ان تعجم ( التاج ) وعلى هذا يكون جمع معجم معجمات لا معاجم .

ونشر الاب في الجهاد ( عدد ٨ يونيو ١٩٢٣ ) تنبيهها على تنبيه ذلك اللغوي ، قال فيه :

« اي في بغداد ويصعب علي الوقوف على ما يكتبه الادباء بخصوص ما استهدف له من الاعتراضات الا ان احد الاصداقاء المخلص بحث الي بقصاصة من الجهاد وفيها نبذة عنوانها ( تنبيه لغوي ) ينكر فيه علي كاتب سمي نفسه ( عربي ) جمعي للمعجم على معاجم واستعمال العديدة بمعنى الكثيرة فاشكر للاديب عناية بما اكتب واطلاه على ما اسطر فأقول : -

اما معجم فهو وزن مصحف ومخضع وما كان على هذا الميزان يكرر على مفاعل فيقال معاجم كما يقال مصاحف ومخادع هذا

٢ - قال الدكتور السامرائي في ص ١٧٢ من حاشية المجلة : المعروف ان التنبيه يعدى بحرف الجر ( على ) كما استعملها المصنف نفسه في غير هذا المكان اما ان يعدى بـ (الي) فخطا .  
ولقد جاء في كلام الدكتور ( ص ١٧٢ من المجلة ) قوله ( حاولت ان اتص سببا علميا حدا المصنف الجليل الى هذه التسمية فلم اجد ) بتعدية الفعل حدا بحرف الجر ( الى ) وقد جاء في الفصحى معدى بـ (على) علما ان الاب كان ذكر مثل هذا التصير في مجلة لغة العرب فرده عليه الدكتور مصطفى جواد في حاشية الباحث اللغوية في العراق ص ١٤٥ وقول الاب هو ( ويصعب بنا الى مجازة الافواص المتقدمة ) وقول الدكتور مصطفى جواد في التعليق عليه ( الصحيح يصعب بنا على مجازة الافواص المتقدمة ) قال الترمذى في اساس البلاغة ( وحدوته على كذا بعته ) . وقد نقل الدكتور السامرائي هذا الملاحظ بنصه في كتابه ( الاب انستاسي ) . فلما حذاه على العدول عما كان نقله .  
وفي ص ١٧٤ من المجلة قال الدكتور السامرائي ( فاقول ان هنا لا يتقدم من قيمة الكتاب ) وفي ص ١٨٠ من مقاله ( ولكن ذلك لا يتقدم في عروبته ) وهو في الكلام الفصحى كذلك معدى بـ في واذا جاز تعدية الفعل حدا عند الدكتور السامرائي بحرف الجر الى والفعل يتقدم بحرف الجر ( من ) على التضمين ايضا . على اني رايت للدكتور السامرائي في كتابه الاب ( انستاسي الكرمل ) في ص ٩٤ في الحاشية قوله : هذه التصحيحات ( يريد بها تصحيحات الدكتور مصطفى جواد لاب ) للدكتور مصطفى جواد في كتابه الباحث اللغوية ص ١٥٢ هـ قال والذي اراه ان اتباع الاب الكرمل لهذه المجاوزات كانسبب فهمه واخذ بالتطور اللغوي . قلت : قال الدكتور السامرائي هذا هناك وهو هنا يقول ( اما قوله لنهنا الى فخطا ) .  
٣ - في ص ١٧٤ من المجلة قال الدكتور ( بل هو كتاب لغوي يصح ان اسميه فوائد معجمية او تعليقات معجمية ) وفي ص ١٧٥ ( وهذا عمل معجمي نافع ) والظاهر لنا ان الدكتور قد جرى في هذه التعديرات على مذهب اللذين يرون النسبة الى المفرد والذي نتقده ان مذهب النسبة الى الجمع هنا لا باس بالرجوع اليه ولا سيما ان المراد ان هذه الفوائد والتطبيقات ليست مائدة على معجم واحد بل على اكثر من معجم كاللسان والتاج والقرب الوارد ومحيط المحيط والتجديد وغيرها فهي فوائد وتطبيقات معجمية او معاجمية وهي مادة معاجمية او معاجمية وعمل معاجمي او معاجمي ونحن اذا اردنا ان نصف رجلا بانه يأخذ علمه من صحف كثيرة قلنا فلان صحفي بضمين ولا نقن ان هذا المعنى تحمله النسبة الى المفرد بشكل واضح زيادة عما تحدثه من اللبس والغموض (١) .

٤ - في ص ١٧٩ في ابليس جاءت عبارة الدكتور السامرائي ( ولا كيف ) بحذف الفاء الرابطة بين جملة الشرط وجوابها ومثلها في ص ١٨١ قول الدكتور ( اما قوله « ويقول المراقبون » لا يعني ) بحذف الفاء ايضا بين اما وفعلها وبعتنا عن الفادين فلم نجدهما .

٥ - في ص ١٧٩ في ( ابو ) قال الدكتور : قال المصنف قد تحلف منها الواو لضرورة الشعر كقوله :

بابه اقتدى عدي في الكرم  
ومن يشابهه ابيه فما ظلم

قال الدكتور ( اقول ليس حذف الواو من ابو لضرورة الشعر فهو لغة ) .

(١) على انه ورد في الدرة للحريري ما معناه تغليظه مستحفي بضمين اتباعا لمذهب البصريين .

قلنا لم يبنه الدكتور على تعبير الاب المتقدم لضرورة الشعر فانه ورد في كلام الفصحاء والكتب المعتمد عليها قولهم ( للضرورة ) وهذا التصير ( لضرورة الشعر ) - ان جاز على وجه من اوجه الاضافة - غير فصيح ذلك ان الضرورة اما خاصة بالشعر واما خاصة بالشرع وهي في كلا الامرين تأتي في الفصحى بلا اضافة فلان كان الكلام على الشعر كان قولنا كذا في البيت للضرورة كاليا في اثبات المراد واذا كان كلامنا على الضرورة الخاصة بالشرع فالتصير نفسه كاف في الدلالة على المراد ايضا .  
قال الفيومي في المصباح المنير في ( الاثنى ) والبيت مؤول محمول على حذف الطامة للضرورة وفي المختار للرازي في ( كلا ) قال وهذا القول ضعيف عند اهل البصرة والالف في الشعر محذوفة للضرورة وقال ابن الاثر في النهاية في غريب الحديث ج ( جاز البيع للضرورة ) وفي غير موضع من المعنى لابن هشام تجده يقول كذا في البيت للضرورة او ضرورة بلا اضافة ومثل تصير الاضافة الوارد في كلام الاب قول المعصين الضرورة الشعرية وعلى كل حال فتصير الاضافة - وان ورد في اقوال جماعة - هو بمنزل عن الفصاحة ومنأى .

٦ - في ص ١٨٠ في الاجاص قال الدكتور ( وليست النون مقحمة بين العين والجيم بل ان النون تولد من فك ادغام الجيم وابدال النون بالجيم الاولى وهذه مسالة صوتية نعرفها في باب الادغام والابدال عادة يكون بالنون او يكون بابدال الياء باحد حرفي الادغام مثل اما وتكون ايما قال الشاعر : ايما الى جنة ايما الى نار . وكذلك الفنان والفنان ) .

وقول الدكتور السامرائي القرب الى الحقيقة اللغوية مما ذكره الاب الكرمل ولو اشار الدكتور الى اقدم هذا الفك للادغام لكن افضل فهو قديم جاء في مختار الصحاح والمصباح الاجتاص دخیل الواحدة اجتاصة ولا تقل انجاص ) اقول ومثل الاجاصة وزنا الاجاثانه جاء في المختار ( الاجاثنة واحدة الاجاثين ولا تقل انجاثنة ) وهذا يدل على انها عامية في ذلك العصر ومما يؤيد هذا قول الطرزي في المغرب ج ١ ( الاجاثنة الركن وهو شبه ( لقن ) ( وهو الکن الفارسي المعروف اليوم (اللسان) والركن بكسر الهم هو الاجاثنة ( المصباح ) تفصل فيه الثياب والجمع الاجاثين قال والانجاثنة عامية وفي المصباح ( ولا تقل انجاثنة ) قلت ان العامة عندنا احدثت في الاجاصة من الفك ما احدثته العامة سابقا من الفك في الاجاثنة فقالوا انجاثنة وكنا عامتنا قلبت الجيم الاولى نونا فقالوا في الاجاصة انجاصة ثم قلبوا الهمزة المكسورة عينسا كما قلبوا الهمزة المفتوحة عينسا فقالوا في انبار عنبار فاصبحت الانجاصة عنجاصة وكما قلبوا الميم نونا كذلك قلبوا الجيم لاما فقول العامة يلجم فلان وفلان يلجم انما هو من الفعل المصنف يلجم ( القاموس ) والنظر في كلامهم يقع على هذا وغيره .

٧ - في ص ١٨١ في اخذ ( قال الدكتور : يقال اخذ الشيء ومعه اذا جمعه معه ) وقد نظرنا لفظة (ومعه) في المساعد فوجدناها في المادة نفسها (معه) بلا واو وقد جاءت في المجلة بزيادة الواو قبلها ولعلها من الزيادات الطبيعية .

٨ - في ص ١٨٢ في الاخالة قال الدكتور فان المصنف وجمع ( كنا ) الاخذات وهي الاراضي الغربية التي يدلفها مالکها الى من يمرها ويستخرجها عن الغرب .

وقال الدكتور مطلقا ( هذا معنى جديد للكلمة قد جاء في نص قديم وهو قد بناى من الاستعمال القديم جاء في لسان العرب ان الاخالة الارض يأخذها الرجل فيعوزها لنفسه ويتخذها ويحبها ) .

في النص المتقدم الذي نقله الدكتور جاءت لفظة وجمع ( كلا ) وهي في المساعد وجمعها ولعله خطأ مطبعي .

ولم يشر الدكتور الى غير قول اللسان في الاخالة . ولو وجعنا الى المغرب وهو مصدر الاب فيما ذكره لوجعنا فيه تعريفا للاخالة لم ينقله الاب الكرملى ولوجعنا القول مفسطريا غير مفصل ونقل الاب اياه بغير تفصيل او تطبيق زاده غموصا . وكلام الاب يوهى ان الاخالة المفردة واحدة الاخالات لا فرق بين المفرد والجمع ويظهر من عبارة الطرزي غير هذا فقد قال ( والاخذات هي الاراضي ( كلا ) الخربة التي يدفها مالكا الى من يعمرها ويستخرجها ومن الغوري الارض ياخذها رجل فيحزرها لنفسه ويعيها ) .

وهذا التعريف للاخالة على ما نقل هو الذي نقله ابن مكرم صاحب اللسان كما ذكر الدكتور السامرائى مع اختلاف يسير في لفظة يعوزها فهي في المغرب فيحزها وفي اللسان فيحوزها ومع تنكير رجل في المغرب وتعريفه في قول ابن مكرم . ولو نقل الاب الكرملى كل كلام الطرزي في الاخالة والاخذات لكان افضل مما فعل . والطريف ان الاب لم ينبه على لفظة الطرزي (الاراضي) وكذا الدكتور السامرائى مع ان لفظة الاراضي من الالفاظ غير الفصيحة وقد عدها ابو القاسم الحريري في البدة من اغلاط الغواص قال في ص ١٤ منها ( ويقولون في جمع ارض اراض فيخطئون فيه لان الارض ثلثية والثلاثي لا يجمع على فاعل والصواب ان يقال في جمعها ارضون يفتح الراء وذلك ان الهاء مقدره في ارض فكان اصلها ارضة وان لم ينطق بها ولاجل تقدير هذه الهاء جمعت بالواو والنون على اوجه التعويض لها عما حلف منها كما قيل في جمع عضة عضون ) . هذا زيادة على ان ( الارضون ) من الفاظ القرآن الكريم فهي الفصحى .

٩ - في ص ١٧٦ في الابن او الابن في العبارة التي نقلها الدكتور السامرائى جاءت لفظة الراسم في المجله على (مفاعيل) وهي في الساعد مراسم على (مفاعل) كما ذكر الدكتور السامرائى وكان ينادي بجمعها على مفاعيل اي مراسيم قال ( ولا ادري بالمراسم ؟ ان كونها على مفاعل يشير الى انها جمع مرسوم وهي مما استعاره العثمانيون من العربية ومن غير شك ان المؤلف يريد ان تكون جمع مرسوم فالاولى ان تكون مراسيم ) اكفى الدكتور بهذا ولم يفصل القول في الجمع الذي دعا اليه وهو جمع مفعول على مفاعيل فهو من الجوع التي اختلف المتأخرون من اللغويين في جوازها ولهم في ذلك مكاتبات ومراسلات وتنبهات واشارات ويبدو ان اول من صرح بجمع مفعول على مفاعيل العلامة اللغوي الشيخ ابراهيم اليازجي فقد جمع مشهورا على مشاهير ومن تصدى للرد عليه قوله هذا صاحب اصلاح الفاسد من لغة الجرائد قال ( ولا يصح جمع مشهور على مشاهير لان مفعولا لا يجمع جمع تكسير كما صرح بذلك ابن العاجب والعلامة الصبان والخضري والزبيدي في تاج العروس وما ورد مخالفا لهذا فهو شاذ يقتصر فيه على السماع ) .

وقد تكلم على هذا الجمع العلامة مصطفى جواد في كتابه فلسفة النحو والصرف ص ١٢٨ في الرد على احدهم قال ( ولم ترد المشاهير جمعا مشهور ولا مواضيع جمعا لموضوع في كلام العربية بدون الفصحى في كتب اللغة ولا ذكر انما اللغة الموثوق بهم .. قياس مفعول على مفاعيل قال الامير شكيب اربسلان ج- كان الاستاذ المترجم - يعني السيد رشيد رضا - يجمع مكتوبا على مكتوبات بحجة ان مفعولا لا يجمع على مفاعيل الا في الفاظ معدودة ولقد خالف هذه القاعدة كثيرون من كتاب العربية وتسامحوا في هذا الجمع ولا تزال المسألة تحت البحث وقد سألت بعض من اتق بعلمهم في العربية عن اراءهم في هذه الرسالة فاجابني منهم السيد تقي الدين الهلالي المغربي بما يلي (كلا) الوصف المصاهي لكتوب في الوزن ان كان لعائل وجب جمعه

على ( مفعولين ) قال تعالى ( انهم لهم المنصورون ) وقال تعالى ( اتنا لمردودون ) وهو في القرآن كثير فان كان لا يعقل جمع بالالف والتاء كقوله تعالى ( واذكروا الله في ايام معدودات ) وقال تعالى ( الحج اشهر معلومات ) وعلى هذا يتبين ان الصواب ما قاله السيد رشيد رضا من جمع المكتوب على مكتوبات واصحاب الشنقيطي في اعتراضه على من جمع مشهور على مشاهير ولكن العرب جمعت مشووما على مشتائم واما السيد مصطفى جواد العراقي فاجاب بما ياتي جمع مفعول على مفاعيل لا لا يعقل جازر مطلقا - كما ذكرتم حفظكم الله - وجازر عندي للكل ( كلا ) من غير استثناء وما انتقله المانعون لا اصل له ولا علة ) .

واقول هذا الجمع - وان كان جازرا - غير فصيح والفصح ما ورد في القرآن الكريم كما تقدم علما ان جمع مفعول على مفاعيل قد ورد في كلام الحريري مؤلف درة الغواص في ص ٢٣ قال ( فلم يكن لادخال الالف واللام على المشاهير في المعارف ) وفي كلام الفيومي صاحب المصباح في ( امن ) قال ( والوجود في مشاهير الاصول المعتمدة ان التشديد خطأ ) .

١٠ - في ص ١٧٧ من المجله قال الدكتور السامرائى ( ومن المفيد ان اشر الى ان المقر يوصف بالرئيس على فعليل هو الصواب اذ لو كان المقر منسوب الى الرئيس لجاز ان يوصف بالرئيسي ان الرئيس في هذا التركيب الوصفي لا يتصل بمنصب رئاسة البتة بل يعني الاول والمقر الرئيسي كما اراد المصنف هو المقر الاول او المركزي باصطلاح عصرنا وعلى هذا كان الرئيس اصوب من الرئيسي ) .

ذكر الدكتور هذا الرأي ولم يذكر اهو له ام لغيره - وهذا مهم - على اتنا نعلم ان الدكتور مصطفى جواد هو الذي نص على هذا الرأي في قل ولا تقل ج ١ ص ١٥ قال ( قل هو الامر الرئيس بين الامور وهي القضية الرئيسية بين القضايا ولا تقل الامر الرئيسي والقضية الرئيسية وذلك لان الرئيس والرئيسية في هاتين العبارتين وامثالهما هما من الصفات الموصولة على فعليل ومؤنثه فعليله كالكثيرة والشريفة والتجيب والتجيبه والعلية والعلية ... وقال اما اضافة الياء المشددة الى الصفة كان يقال الرئيسي والرئيسية فليست من الاستعمالات العربية وقال لقد رايت هذا الخطا اعني استعمال النسبة لغير باعث عليها ولا ملجئ اليها في كلام القلقشندي مؤلف صبح الاعشى في صناعة الانشاء قال ( واما استيفاء الدولة فهي وظيفة رئيسية وعلى مدار امور الدولة الضبط ) والصواب وظيفة رئيسة كما قدمناه واستعمل الاتراك العثمانيون هذا اللفظ في عباراتهم فكانوا يقولون رئيسي جمهورية بمعنى رئيس جمهورية وسرى الخطا من الجهتين الى الكتاب حتى اعثرنا الله على الصواب ) ا هـ . وغريب ان يعتمد الدكتور مصطفى جواد على هذه العبارة الواردة في صبح الاعشى مع احتمال كونها من اخطاء النساخ وغلطاتهم اتباعا منهم لغير الفصحى فلا يعد ما ذكره دليلا كافيا في ان هذا الخطا قد سرى من جهة القلقشندي كما ذكر .

١١ - في ص ١٨١ في الاخت قال الدكتور السامرائى ( ولابد من القول ان المصنف استعمل بعض للدلالة على اكثر من واحد خلافا للمشهور فقال عنه بعض اهل سورية مع انه استعملها مرارا عدة بمعنى الواحد ) وظاهر كلام الدكتور يفهم ويوهى انه يدعو الى استعمال بعض بمعنى الواحد عند عدم التكرار على اني كنت قرأت له صفحة في اللغة في مجلة المعلم الجديد الصادرة في تشرين الثاني ١٩٧٢ ونصها : « اود ان اشر في هذا الوجد الى شيء مما بدور على السنة العربيين في عصرنا فيستبد اقدم فيقول ( لا تقل ) او ان هذا الاستعمال لم يرد في اللغة اما انا فاقول كيف يتسنى لاحد من الناس ان يفرط فيقول هذا مما لم نقله العرب

إذا علمنا أن أبا عمرو بن الطلاء وهو من هو بين علماء الفلسفة المتقدمين قد ذهب إلى أنه لم يصل إلينا من كلام العرب إلا أقله إذا كان هذا في القرن الثاني الهجري فكيف يجوز لنا نحن أبناء هذا العصر أن نقول ( قل ولا تقل ) وقال الأذكر أن أحد أسانيدنا العلماء - رحمه الله - كان يشتد على من يستعمل بعض بمعنى الجمع فلا يقال بمعنى الناس ويراد به جماعة من الناس ومعنى هذا أن بعض لا تستعمل إلا بمعنى الواحد . أما الاستقراء فيدل على أن بعض يدل على الواحد في استعمالات كثيرة وتدل على الجميع في استعمالات أخرى لقد ورد في كلام اللغويين عبارة ( وبعض العرب يقول أو يقولون ) ومن المنطقي المعقول أن بعض العرب لا تعني واحدا أو كان يقولوا ( وبعضهم يحتمل قال أو قالوا ) وقد ورد في الشعر القديم ( ألا ليت بعضي الراحلين تحملوا ) .

يتبين من هذا أن لا سبيل إلى التسرع فيطلق القول بعدم ورود هذا الاستعمال في كلام العرب »

والذي نعتده أن اللغويين قد يقعون في الأخطاء التي ينهون عليها ولا يستبعد أن يكونوا قد جهلوا المعنى اللغوي الحقيقي ( لبعض ) وأن يكون الدكتور مصطفى جواد هو الذي فهم حقيقتها اللغوية والذي نعتده أيضا أن رأي مصطفى جواد في بعض أنما هو قتل درسه واستقرائه وقوله مبسوط في المسألة ( في قل ولا تقل ) .

١٢ - في إذا ص ١٨٢ نقل الدكتور السامرائي قول الأب الكرمل ( وأما قول البعض إذا لا سمح الله حدث كنا أو أن لا سمح الله حدث كنا فهو خطأ ) ولم يطلق الدكتور على قول الأب المتقدم ( فهو خطأ ) والصحيح ألا يقال أنه خطأ لأن هذا التعبير الذي ذكره الأب تصيب عامي جاد على السنة العامة كثيرا والعام لا تلام على تركها النحو واللغة لجهلها بهما وما هي وهذا ؟ فما معنى القول بتخطئهم . ولم يشر الدكتور السامرائي أيضا إلى من تصدى لإصلاح التعبير الذي ذكره الأب وهو الأب جرجي جنب البولي قال في كتابه ( مناقب الكتاب ومناسج الصواب ) لا يجوز الفصل بين أن وشرطها ولا بين إذا وما أضيفت إليه وجعل من الأخطاء قولهم إذا لا سمح الله حدث كنا . أن لا سمح الله حدث . أن والعيال بالله كفر قال والصواب تأخير الجملة المعترضة إذا أو أن حدث كنا لا سمح الله وأن كفر والعيال بالله .

١٣ - في إذا أيضا ص ١٨٢ من المجلة قال الدكتور ( لما كان الكلام على الاستعمال الفصح في كتاب ذي قيمة تاريخية كبيرة وجب علينا أن نتفرع عن الفصح والآن نتجاوز ذلك إلى المروج والولد والمستحدث وينبغي على هذا أن على المصنف العلامة ألا يسوغ لنفسه فيستعمل البعض وقد قال اللغويون الثقات أن لا تدخل على بعضي كما لا تدخل على غير فلا يقال البعض كما لا يقال الغير وقد استعمل المصنف البعض في مادة الأسر ) أ هـ .

وقد انصرف الدكتور على القول ( وقد قال اللغويون الثقات ) ولم يبين من هم الثقات ومن يريد بهم . ولأنهم ساءني اللغويين مضطرب في إدخال آل على بعض ففي القاموس ( ولا تدخله الام خلافا لابن درستوريه ( أبو حاتم ) استعملها سيبويه والأخفش في كتابيهما قلعة علمهما بهذا النحو وفي الصباح .. قال الأزهري وأجاز النحويون إدخال الألف واللام على بعض وكل إلا الاصمعي فإنه امتنع من ذلك وقال أبو حاتم قلت للاصمعي رأيت في كلام ابن القفج العلم الكثير ولكن أخذ البعض خير من ترك الكل فانكروا أشد الإنكار وقال كل وبعض معرفتان لانهما في نية الإضافة وفي المختار للرازي ( وكل وبعض معرفتان ولم يجيء من العرب بالألف واللام وهو جائز لأن فيهما معنى الإضافة أضفت ا ولم تصف ) ولعل المراد بالثقات الاصمعي ومن جازاه من اللغويين

وأما عدم دخول آل على غير فقد نبه عليه غير واحد من المصلحين اللغويين قال الحريري في العدة ص ٢٤ ) ( ويقولون فعل الغير ذلك فيدخلون على غير آلة التعريف والمحققون من النحويين يمنعون من إدخال الألف واللام عليه لأن المقصود في إدخال آلة التعريف على الاسم النكرة أن تخصص بشخص بعينه فإذا قيل الغير اشتملت هذه اللفظة على ما لا يخص كثرة ولم يتصرف بالآلة التعريف كما أنه لا يتصرف بالإضافة قال ونقترح حذف الوهم قولهم حضرت الطائفة فيوهمون فيه أيضا على ما حكاها نعلب ) . ومن ذكر عدم جواز دخول آل على غير صاحب إصلاح الفاسد من لغة الجرائد قال ( إدخال آل على غير هو ولا يجوز على الصحيح ولم يثبت سماعه قال الصبان في حاشيته نقل الاشعري عن السيد أنه صرح في حواشي الكشف بأن غير لا تدخل عليها آل إلا في كلام الولدين ) .

١٤ - في ص ١٨٢ من المجلة قال الدكتور السامرائي ( وقد جاء في هذه المادة ( يريد مادة الآو .. ) قال ابن قتيبة في الإمامة والسياسة ١٢٣/٢ ولم يختلف ( كلا ) منهم أحد إلا وحضر وهذه اللفظة ( يختلف ) وردت في المساعد أيضا ولعلها في الأصل الذي نقل الأب العبارة منه ( يختلف ) لأنها تناسب التركيب وقبل هذه العبارة التي نقلها الدكتور عبارة مثلاً في المساعد وهي ( قالت سفانة بنت حاتم الطائي للرسول ولا سلب نعمة من كريم إلا وجعلك سببا لردها عليه ) ولم ينبه عليها الدكتور مع أنها غير فصيحة أيضا . ولا ندرى لماذا جاء الأب بهذين النصين ليحتج بهما على وجود هذا الاستعمال ( الآو .. ) أم ليحتج بهما على جوازه - وأن لم يكن فصيحاً - أما وجود هذا التعبير فثبت نبه عليه المصلحون اللغويون هذا زيادة على أن الفصاحة عنه بمنزلة قال الله تعالى ( ما لهذا الكتاب لا يفادر صفرة ولا كبيرة إلا أحصاه ) وقال تعالى ( وما أرسلنا قبلك من رسول إلا كانوا به يستهزؤون ) وقال تعالى ( ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق ) .

وأما الاستدلال بهذين النصين المذكورين على صحة هذا التعبير فليس بقوي لأنه من المحتمل أن يكون الواو في كلا النصين من زيادات النسخ آثاراً بالوجه غير الفصح كما ذكر الدكتور السامرائي والدليل إذا تطرق عليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

١٥ - في ص ١٧٧ قال الدكتور السامرائي ( هذه الإحالة هو النهج ) ولعله يريد ( هي النهج ) لتحصل المطابقة بين الجندا وخبره .

١٦ - في ( أبت ) ص ١٧٧ أيضا من المجلة جاء قول الدكتور ( وكان على المصنف أما أن يذكر المادة كما وردت في اللسان أو أن يشير إلى ما في اللسان ) بعدم تكرار أم والفصاحة توجب تكرارها جاء في مختار الصحاح ( وأما بالكسر والتشديد حرف عطف بمنزلة أو في جميع أحكامها إلا في وجه واحد وهو أنك تبتدىء في أو متيقنا ثم يدركك الشك وأما يبتدىء بها شكاً ولا بد من تكرارها تقول جاء في أما زيد وأما عمرو . وجاء في الإمامة والسياسة ج ٢ ص ١٢٧-١٢٨ قوله :

( أما أن تقيم في ملكك فتعمل فيه بطاعة ربك على ما سرك وسائط وأمنك وأما أن تضع تاجك ونجارك ) .

أما بعد فهذه أماء أو تعليقات عرضت لنا فسجلناها ونحن نقرأ نقد الدكتور السامرائي لـ « مساعد » الكرمل وأنا لنأمل ألا يكون فيما كتبناه تتبع للسقطات ولا يفهم من قولنا التقدم إلا عنايتنا بما يكتب في المودد الفراء وبما يكتبه اعلام العربية كالدكتور السامرائي وغيره والله الوفيق .